



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

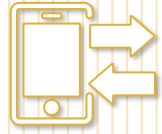
تقرير التضخم

الربع الثاني 2024

العدد 51

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

أيلول، 2024



© أيلول، 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التضخم: الربع الثاني 2024.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)
فاكس: 2 2415310 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

فاس مالم



المخلص التنفيذي

ارتفع معدل التضخم في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2024 ليصل إلى 46.6% على أساس سنوي، مقارنة مع 27.7% في الربع السابق. يُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومنع دخول السلع والمواد الأساسية والغذائية إلى القطاع، إضافة إلى تدمير واسع للبنية التحتية والأراضي الزراعية، وهو ما أدى إلى نقص حاد في السلع الأساسية خاصة الغذاء والدواء والوقود. كما ساهمت التوترات في مضيق باب المندب، ووقف وتعليق المبادلات التجارية بشكل كامل بين تركيا وإسرائيل، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى، في زيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات.

وعلى المستوى الجغرافي فقد كان قطاع غزة الأكثر تأثراً بالتطورات سائلة الذكر، إذ شهد ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم وصل إلى 217.8% على أساس سنوي، فيما بلغ هذا المعدل في الضفة الغربية نحو 2.4%.

ووفقاً لتنبؤات سلطة النقد، من المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الارتفاع خلال الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 49.5% على أساس سنوي. يرجع هذا الارتفاع إلى استمرار العدوان الإسرائيلي وتأثيره على الاقتصاد المحلي، إضافة إلى التطورات في حركة التجارة عبر البحر الأحمر، خصوصاً عبر مضيق باب المندب.

كما تشير التقديرات إلى أن معدل التضخم يتوقع أن يتراوح ما بين 38.6% و44.0%، على مستوى العام 2024، وفقاً للسيناريوهات المختلفة. وتبقى هذه التنبؤات معرضة لمخاطر متعلقة بسلاسل الإمداد العالمية وأسعار الوقود والتوترات الإقليمية المستمرة، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار غير المسبوقة.



المحتويات

تقديم..... iii

الملخص التنفيذي..... v

1. التطورات الاقتصادية..... 1

1..... النمو لدى الشركاء التجاريين

2..... الطلب الكلي المحلي

3..... قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية..... 5

5..... معدلات الفائدة السوقية

7..... سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم..... 8

8..... أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

9..... التضخم لدى الشركاء التجاريين

10..... سعر الصرف الفعال

11..... تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم..... 17

17..... محددات التضخم في فلسطين

19..... ميزان مخاطر التضخم



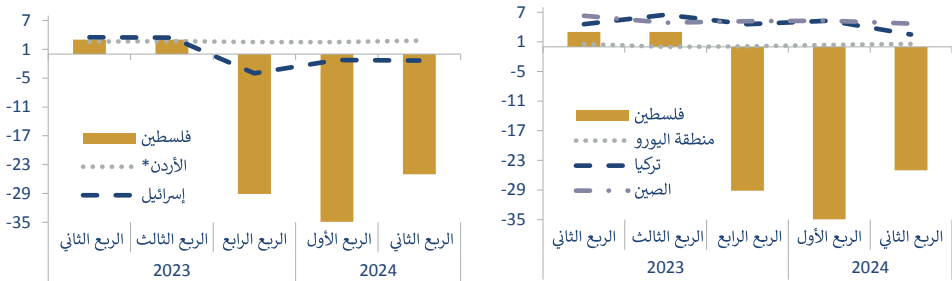
1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

شهدت الاقتصادات المتقدمة الكبرى توازناً أكبر في النمو مع تقليص فجوات الإنتاج وتحولات ملحوظة في الأداء الاقتصادي العالمي خلال الربع الثاني من العام 2024. إذ أظهرت بعض الاقتصادات تسارعاً في النشاط الاقتصادي والنمو فيما شهدت أخرى تباطؤاً في الأداء، وذلك نتيجة التأثيرات المتباينة للعوامل العالمية مثل التضخم، والاضطرابات الجيوسياسية، وثقة المستهلكين والمستثمرين. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن التوقعات تشير إلى استقرار نمو الاقتصاد العالمي عند حوالي 3.2% للعام 2024.

فقد نما الاقتصاد في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني 2024، بنحو 3.0% على أساس سنوي، وهو أعلى من التوقعات البالغة نحو 2.8% لنفس الفترة، وجاء هذا النمو مدعوماً بالإنفاق الاستهلاكي القوي، والإنفاق الحكومي. كما شهدت منطقة اليورو تسارعاً في معدلات النمو، ليبلغ حوالي 0.6% على أساس سنوي، وهو الأعلى خلال الخمسة أرباع السابقة، وأعلى من التوقعات التي بلغت 0.5%. على الجانب الآخر، جاء أداء الاقتصاد الصيني أقل من المتوقع، إذ نما خلال هذا الربع بنسبة 4.7% على أساس سنوي، فيما كان من المتوقع أن ينمو بنحو 5.1%، وهو ما يعد أضعف نمو منذ الربع الأول من عام 2023، وسط تراجع مستمر في قطاع العقارات، وضعف الطلب المحلي، وانخفاض قيمة اليوان، والمعوقات التجارية مع الغرب.

الشكل 1: معدل النمو (السنوي) الحقيقي لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)



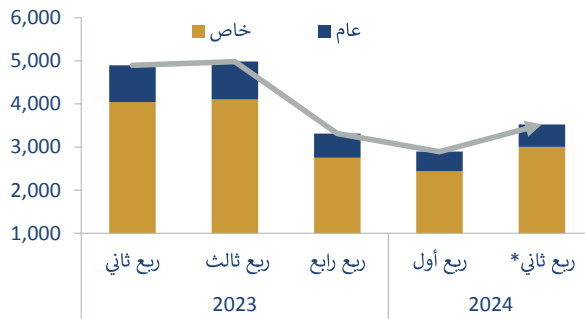
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.
* بيانات الربع الثاني 2024 لفلسطين هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.
** النمو في الأردن للربع الثاني 2024 هو تنبؤات Trading Economics



أما على المستوى الإقليمي، فتشير التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي إلى تراجع معدل النمو بنحو 1.4% في الربع الثاني 2024، على الأساس السنوي، وأن يبلغ معدل البطالة 3.3% خلال نفس الربع. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، من المتوقع أن يحقق نمواً بنسبه 2.8% خلال الربع الثاني 2024، وأن يبلغ معدل البطالة نحو 22.9% خلال نفس الفترة.

الطلب الكلي المحلي

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين بالأسعار الثابتة (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

منذ ما يقارب عشرة أشهر، يعاني قطاع غزة في فلسطين من عدوان إسرائيلي مستمر، أضر بشكل بالغ على جميع جوانب الحياة فيه. فقد أسفر هذا العدوان عن تدمير واسع للبنية التحتية وفقدان الأرواح، بالإضافة إلى تفاقم نقص الغذاء والماء والدواء وغيرها من مقومات الحياة. ولم تكن الضفة الغربية بمنأى عن هذه التطورات، إذ أدت سياسات الإغلاق والحواجز بين المحافظات

واعتداءات المستوطنين المتواصلة في الضفة الغربية، إلى تعطيل وتباطؤ العديد من الأنشطة التجارية والاقتصادية وتقييد حركة العمال والتجارة.

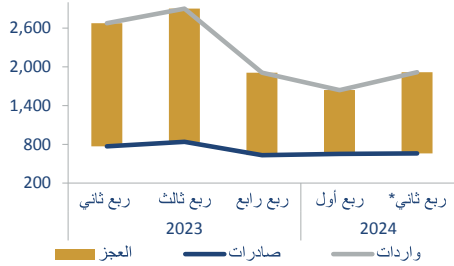
وقد أدت هذه الأزمة إلى تداعيات اقتصادية كبيرة على فلسطين في المجمل. ووفقاً للمؤشرات الاقتصادية، تشير آخر تقديرات سلطة النقد الفلسطينية^[1] إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام 2024 بنحو 25.0% على الأساس السنوي. إذ من المتوقع أن يتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 25.8%، والإنفاق الاستثماري بنسبة 31.9%، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 38.9%. كما يتوقع أن تتراجع قيمة كل من الصادرات والواردات بحوالي 14.3% و28.4% على الترتيب، نتيجة للقيد المفروض على الحركة والتجارة الخارجية والانخفاض العام في النشاط الاقتصادي.

[1] سلطة النقد، آب 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثالث 2024.



الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين بالأسعار الثابتة (100 = 2015)

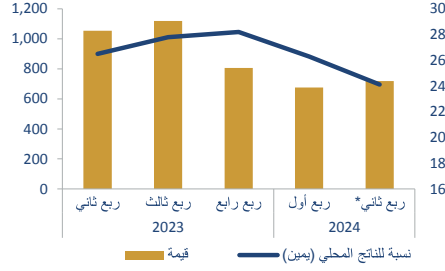
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 3: التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) في فلسطين بالأسعار الثابتة (100 = 2015)

(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

قوة العمل والأجور المحلية

مع استمرار الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، تعرض الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما سوق العمل، لخسائر فادحة. وخلال الربع الثاني من العام 2024، لم تتغير الظروف السياسية والاقتصادية بشكل كبير عما كانت عليه خلال الربع السابق من نفس العام، ونظراً لعدم توفر بيانات حول سوق العمل للربع الثاني فقد تم افتراض بقاء مؤشرات سوق العمل كما هي خلال الربع السابق [2].

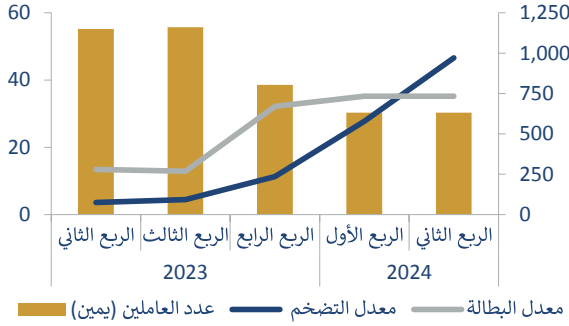
وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة كبيرة بلغت 26.0%، ليصل إلى نحو 633 ألف عامل خلال الربع الأول من عام 2024. من بين هؤلاء العمال، حوالي 32,700 عامل يعملون في إسرائيل والمستوطنات، مقارنة بحوالي 152.4 ألف عامل خلال الربع الأول من عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً حاداً في عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى 344 ألفاً، مما يعكس فقدان حوالي 202 ألف وظيفة منذ بداية العدوان على قطاع غزة. وبذلك، فقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية حوالي 35.2% خلال الربع الأول من عام 2024.

ورغم هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، لم تشهد الأجور في الضفة الغربية أي تغييرات ملحوظة، إذ بقي معدل الأجر اليومي ثابتاً عند نحو 133.2 شيكل. وفي المقابل، سجل معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل انخفاضاً بنسبة 28.4%، ليصل إلى 203.5 شيكل بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[2] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل للربع الأول من العام 2024 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.



الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين*



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* بيانات الربع الأول والثاني من العام 2024 تمثل الضفة الغربية فقط، وهي تقديرات للربع الثاني.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين. إذ أدى هذا العدوان إلى وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد

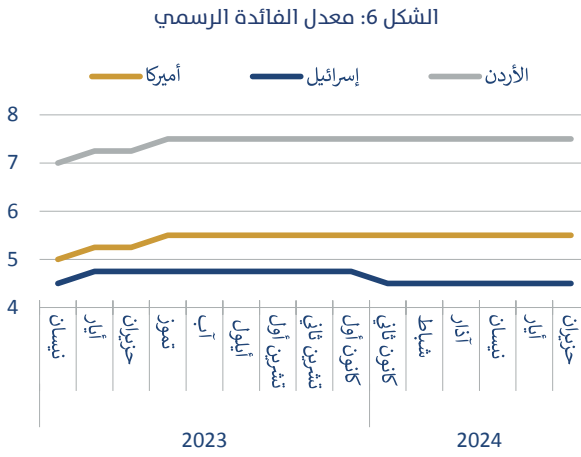
العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار.





II. التطورات المالية

معدلات الفائدة السوقية



المصدر: الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني.

شهد الربع الثاني من العام 2024، قيام بعض البنوك المركزية العالمية بتغيير أسعار الفائدة تماشياً مع معدلات التضخم المحققة، بينما أبقى أخرى عليها دون تغيير. أما فيما يخص الدول المصدرة للعملة الثلاث المتداولة في فلسطين (الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، الدولار الأمريكي)، لم يرقم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتغيير سعر الفائدة، خلافاً للتوقعات في بداية العام، وبقيت عند 5.5%.

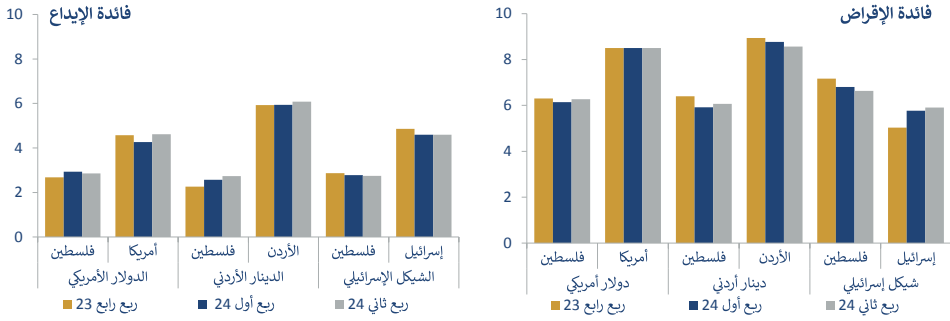
إسرائيل، ونظراً لاستمرار العدوان، قررت اللجنة النقدية الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند 4.5% في الربع الثاني من العام 2024، سعياً لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتقليل حالة عدم اليقين، إلى جانب استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي. وكذلك قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى 7.5% خلال الربع الثاني من العام.

وفي ضوء استمرار أسعار الفائدة لدى الدول المصدرة لهذه العملات مرتفعة نسبياً، أبقى المصارف العاملة في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض عند مستوياتها السابقة، وهي أعلى من نظيرتها في الدول المصدرة لهذه العملات، وهو ما يشير إلى بقاء تكلفة الإقراض مرتفعة نسبياً، مما قد



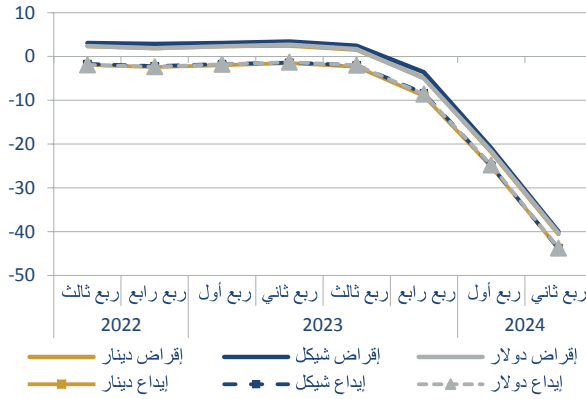
يؤثر في قدرة ورغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي الجانب الآخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقر نسبياً عند مستوياته كما هو في الربع السابق، وبقيتها أقل من نظيرتها في الدول المصدرة للعملة.

الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملة* [3]



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيديرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics. *سعر فائدة الإقراض للربع الثاني 2024 في إسرائيل يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في فلسطين



المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

ويوضح الشكل (8) تأثير معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملة المتداولة في فلسطين، بالارتفاع الكبير والمحمول في معدل التضخم الذي شهدته الأراضي الفلسطينية. إذ يظهر الرسم البياني تراجع كبير في معدل الفائدة الحقيقية على العملات المختلفة، بعد الأخذ بعين الاعتبار مستويات التضخم القياسية المتحققة في فلسطين خلال هذا الربع، خاصة خلال فترة العدوان

[3] لغرض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على الفروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، وتم استخدام المتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على الفروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة اقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في كل من إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على فائدة الاقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعائد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate) في الولايات المتحدة الأمريكية.



الإسرائيلي بداية من الربع الرابع من العام 2023، وهو ما قد يسهم في تخفيض التكلفة الحقيقية لحصول المقترضين على الائتمان.

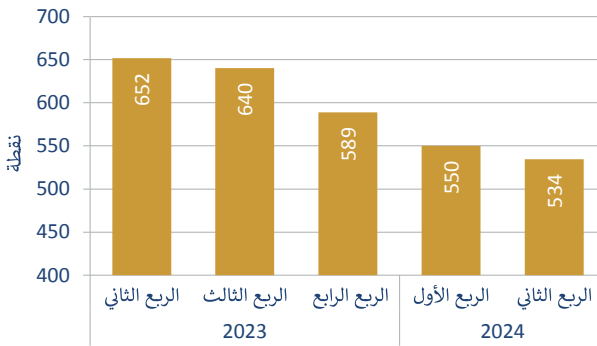
ويؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع، مما يجعل العوائد الفعلية التي يحصل عليها المودعون والمقرضون أقل بكثير من مستويات الفائدة الاسمية. كما يؤدي إلى تآكل ثروات الأفراد، وهو ما قد يؤثر سلباً على رغبتهم في الادخار. ومع ذلك، فبقاء معدلات فائدة الإيداع أقل من معدلات التضخم، لا يعني بالضرورة أن يسهم في امتصاص السيولة الفائضة من السوق، بل قد يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك والبحث عن فرص استثمارية أكثر جديوى، مما قد يزيد من حدة التضخم ويدخل الاقتصاد في حلقة جديدة من ارتفاع في الأسعار.

يجدر الإشارة إلى أن التباين والتفاوت الكبير في معدل التضخم فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (217.8% في قطاع غزة، و2.4% في الضفة الغربية)، ينعكس بشكل مباشر وملحوظ على قيمة معدلات الفائدة الحقيقية للإقراض والإيداع في هاتين المنطقتين.

سوق الأسهم

انخفض مؤشر القدس خلال الربع الثاني 2024 بنسبة 18.0% على أساس سنوي، مسجلاً في المتوسط 534.5 نقطة. جاء هذا الانخفاض نتيجة ما شهدته البورصة من استمرار لتدني مستويات السيولة التي

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps
* منتصف الفترة.

تسيطر على مجريات التداول منذ فترة. وعلى الرغم من تنفيذ بضع صفقات مؤسسية بين الحين والآخر وتسجيل قيم تداول بالكاد تصل إلى مستويات عادية، ما زالت التداولات في بورصة فلسطين تصنف في خانة الشح والبطء وعدم اتضاح التوجه السعري منذ فترة، بالتزامن مع دخولها مراحل روتينية متوقعة، سواء كانت بتأثير توزيعات الأرباح أو استمرار العدوان على قطاع غزة. وتتداخل عوامل الترقب

لدى المستثمرين وحالة الجمود السعري، لترجح كفة التحفظ أكثر من التنقل بين المراكز الاستثمارية. وقد يكون الإفصاح المالي النصفى للشركات المدرجة في الفترة القادمة من أهم ما يترقبه المستثمرون في البورصة بكافة فئاتهم.





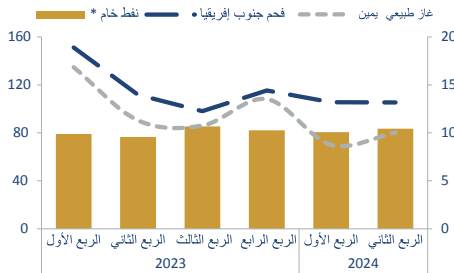
٣. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

شهد الربع الثاني من العام 2024 تبايناً في مستويات أسعار العديد من السلع الأساسية على أساس سنوي، فقد أثرت التطورات الجيوسياسية على سوق النفط بشكل ملحوظ، مما أدى إلى اضطرابات متكررة وارتفاع في أسعار الطاقة، بينما بقيت أسعار السلع الزراعية مستقرة نسبياً.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي^[4] إلى ارتفاع مؤشر أسعار الطاقة خلال الربع الثاني من العام 2024 بنحو 4.9% على أساس سنوي، وبارتفاع بلغ حوالي 2.7% على المستوى الربعي. جاء هذا الارتفاع نتيجة توقف تجارة الغاز الطبيعي المسال عبر البحر الأحمر منذ بداية العام، بالإضافة إلى اشتداد حدة التوتر بين روسيا وأوكرانيا، ومواصلة روسيا هجماتها على البنية التحتية للطاقة بما في ذلك التخزين. وعليه، فقد ارتفع سعر الغاز الطبيعي في جميع الأسواق الرئيسية بنحو 14.5% مقارنة مع الربع السابق،

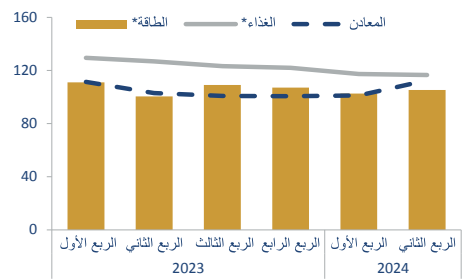
الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري* (دولار)



المصدر: البنك الدولي.

* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، وديبي. الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (100 = 2010)



المصدر: البنك الدولي.

* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم. الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

[4] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)



في حين تراجع بنحو 11.5% على الأساس السنوي. وتشير وكالة الطاقة الدولية^[5] إلى أن انخفاض تدفقات الغاز الطبيعي المسال بنسبة تقارب 20% على أساس سنوي، والانقطاعات غير المخطط لها في النرويج، وعودة الشوك حول تدفقات الغاز المنقول بالأنابيب من روسيا، كلها عوامل أضافت ضغوطاً متصاعدة على الأسعار خلال الربع الثاني من العام 2024.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع سعر النفط الخام بنحو 9.1% على الأساس السنوي، وبما يقارب 3.7% على الأساس الربيعي، نتيجة لتأثيرات مشابهة لتلك التي أثرت على أسعار الغاز. وعلى نفس المنوال، ارتفع مؤشر المعادن بنحو 9.3% مقارنة بالربع المناظر، في حين ارتفع بنحو 11.3% مقارنة بالربع السابق.

أما فيما يخص السلع الغذائية، فقد شهدت أسعار الغذاء تراجعاً بنحو 8.0% على الأساس السنوي، ونحو 0.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2024، نتيجة وفرة إمدادات الأسمدة، مما ساهم بدوره في تقليل تكلفة الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى موسمية الطلب على الأسمدة والتي تراجعت خلال هذا الربع.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

مع استمرار اتجاه اقتصادات العالم نحو تبني سياسات نقدية انكماشية في الربع الثاني من العام 2024، نجحت العديد من الدول الشريكة لفلسطين تجارياً في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، وتحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار، علماً بأن هذه المعدلات بدأت بالتراجع في العديد من هذه الدول.

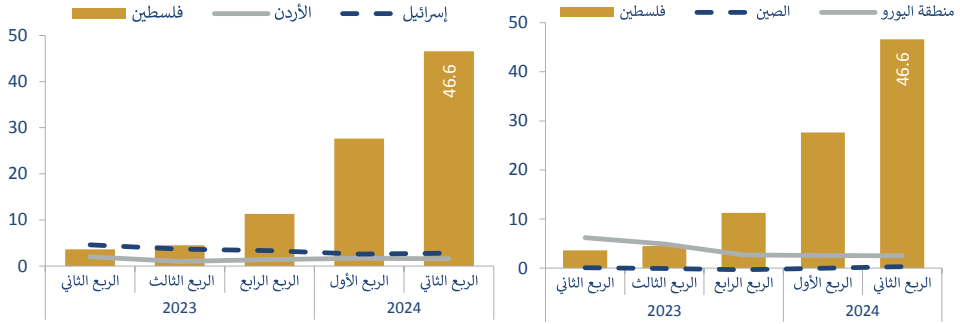
ففي منطقة اليورو، استمرت معدلات التضخم في الانخفاض لتبلغ حوالي 2.5%، مقارنة بنحو 6.2% في الربع المناظر، مع بقائها أعلى من المستوى المستهدف (2%)، وذلك نتيجة تراجع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمشروبات. ومن جهة أخرى، بقي معدل التضخم في الصين ضمن مستويات متدنية نسبياً، رغم ارتفاعه بشكل طفيف ليصل إلى 0.3% خلال الربع الثاني على الأساس السنوي. وفي المقابل، ارتفعت معدلات التضخم في تركيا بشكل ملحوظ مقارنة بمستوياتها قبل عام، إذ بلغت نحو 72.3% مقارنة مع 40.5% في الربع المناظر من العام السابق، وكانت مجموعة التعليم هي المجموعة الرئيسية التي شهدت أعلى نسبة زيادة سنوية، مرتفعة بنسبة 107.1%.

ولم يختلف الحال في دول الجوار عن التطورات العالمية، إذ بلغ معدل التضخم في إسرائيل، نحو 2.8% خلال الربع الثاني من العام 2024، على أساس سنوي، مقارنة مع 2.6% في الربع السابق. وفي الأردن، بلغ معدل التضخم خلال نفس الفترة نحو 1.6% على أساس سنوي، مقارنة بجوالي 1.7% خلال الربع السابق.

[5] IEA (2024), Gas Market Report, Q3 2024, IEA, Paris <https://www.iea.org/reports/gas-market-report-q3-2024>, Licence: CC BY 4.0



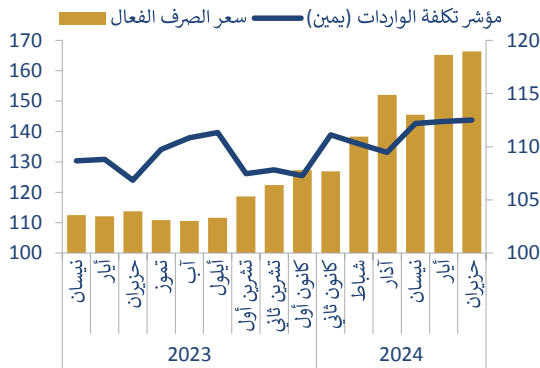
الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يثبط من رغبة المستثمرين والمستهلكين في

هذه الدولة على الاستيراد باعتباره أعلى مقوماً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم سعر الصرف الفعال الحقيقي^[6]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين^[7]، وتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

[6] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما وللسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين)] مرفوعاً إلى الوزن الترحيبي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$REER_{it} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S_j \cdot CPI_{jt}}{S_j \cdot CPI_{jt}} \right)^{w_j}$$

[7] الشيكول هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعال.

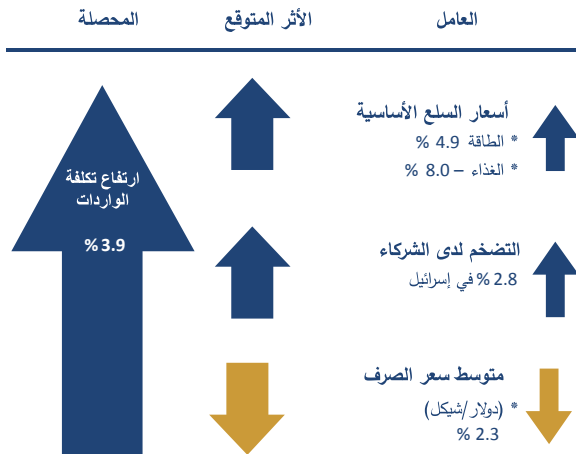


بشكل عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال الزيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج، إذ قد يؤدي إلى إضعاف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى. وفي المقابل، تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية، ويتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic)، مما يجعل استجابتها لارتفاع الأسعار ضعيفة.

وفي هذا الإطار، تشير بيانات الربع الثاني 2024، إلى أن الارتفاع الملحوظ في الأسعار المحلية، قد أدى إلى زيادة سعر الصرف الفعال الحقيقي في فلسطين بنحو 41.0% على الأساس السنوي، وذلك بالرغم من تراجع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تعد المورد الرئيس لفلسطين، وبما أن كلا البلدين يستخدمان نفس العملة، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى، ويبقى ارتفاع الأسعار المحلية هو العامل الأساسي المُفسّر لارتفاع سعر الصرف الفعّال، ويتضح هذا عند مقارنة معدلات التضخم في كل من فلسطين (46.6%) وإسرائيل (2.8%).

تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين - الربع الثاني 2024 (أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، واحسابات فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

تتأثر الأسعار المحلية في فلسطين بمجموعة من العوامل والتطورات الخارجية وبشكل خاص تلك التي من شأنها أن ترفع من تكلفة الاستيراد، مما يجعلها عرضة لتحديات متعددة في السيطرة على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ويشهد الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الربع الرابع 2023 تراجعاً في تأثير هذه العوامل مع تباين واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي. وفي الربع الثاني من العام 2024، شهدت أسعار الطاقة العالمية ارتفاعاً ملحوظاً، تزامن مع تراجع في سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي. وقد أدت هذه



التغيرات إلى زيادة تكلفة الواردات في فلسطين بنحو 3.9% مقارنة بمستواها قبل عام، على الرغم من تراجع أسعار السلع الغذائية الأساسية. ومع اجتياح معبر رفح الحدودي في شهر أيار، انخفضت المساعدات من سلع غذائية وأدوية وطاقات، التي كانت في الأصل غير كافية لتلبية احتياجات قطاع غزة، مما ساهم في رفع مستويات الأسعار بشكل ملحوظ في القطاع، وخلق تبايناً كبيراً مع الضفة الغربية. فقد انعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني من العام 2024 إيجابياً على الضفة الغربية، مما أدى إلى استقرار مستويات الأسعار فيها، إلا أن الأسعار في قطاع غزة شهدت اتجاهات تصاعدياً مغايراً للتغيرات العالمية.

وأظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفاع معدل التضخم في قطاع غزة بنحو 217.8%، بينما بلغ في الضفة الغربية نحو 2.4% خلال نفس الفترة، وهو ما أدى بالمحصلة، إلى ارتفاع معدل التضخم في فلسطين إلى نحو 46.6%.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2024		2023			فلسطين*
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
46.6	27.7	11.3	4.5	3.6	فلسطين*
2.4	3.7	5.2	5.0	4.2	الضفة الغربية
217.8	120.3	35	3.3	1.8	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 4.3% خلال الربع الثاني 2024.

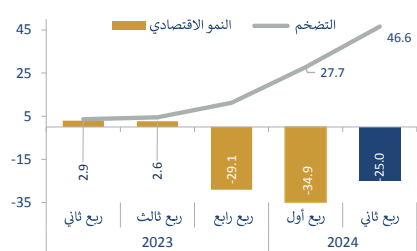
وبالنظر إلى مساهمة المجموعات السعرية في معدل التضخم الكلي، يظهر جلياً أن التبغ والمشروبات الكحولية تعتبر المحرك الرئيس للتضخم المتحقق خلال هذا الربع، إذ ساهمت هذه المجموعة بنحو 26.0 نقطة من التضخم الكلي، فيما حلت مجموعة الغذاء ثانياً بنحو 10 نقاط، وكانت مجموعة المواصلات ثالثاً في الترتيب بنحو 5.8 نقاط. وقد استمر مشهد الركود التضخمي (Stagflation) في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام 2024، الذي اتسم بتراجع أداء الاقتصاد مترافقاً مع ارتفاع كبير وملحوظ في مستويات الأسعار.

الشكل 16: مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الثاني 2024



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 15: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (%) (أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

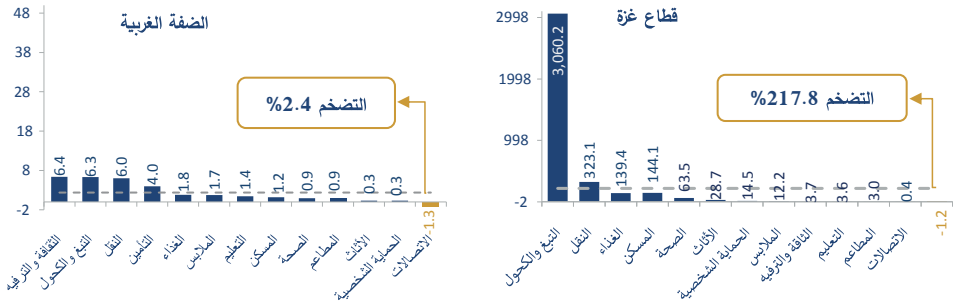
* بيانات الربع الثاني 2024 هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.



وعلى المستوى الجغرافي، تباين التغيير في مستويات الارتفاع في المجموعات السالعية بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة للسلع نفسها خلال الربع الثاني من العام 2024. إذ شهدت أسعار التبغ في قطاع غزة أعلى مستويات الارتفاع بنحو (3060.2%)، تلتها النقل والمواصلات (323.1%)، ثم المسكن (144.1%)، وأسعار الغذاء (139.5%) مقارنة بمستواها قبل عام. أما في الضفة الغربية، فقد سجلت مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعاً بنحو 6.4%، بينما ارتفعت أسعار مجموعة النقل والمواصلات بما يقارب 6.0%، وارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 1.8%، والمسكن بنسبة 1.2%، خلال نفس فترة المقارنة.

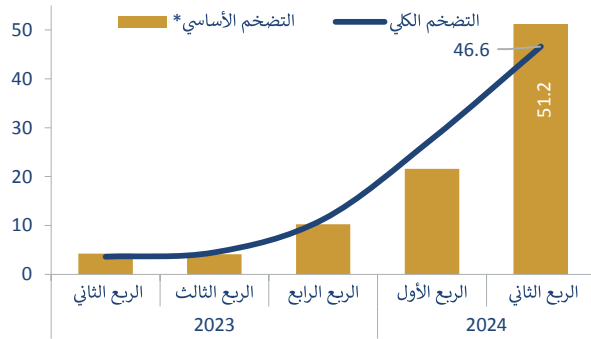
الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السالعية (%، الربع الثاني 2024)

(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 18: التضخم الكلي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%) (أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[8]. ويلاحظ خلال هذا الربع أن التضخم الأساسي، بعد استثناء مجموعة الغذاء، بلغ مستوى أعلى من التضخم الكلي، مسجلاً نحو 51.2% مقارنة مع 46.6%. ويعزى ذلك إلى كون مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، هي المساهم الأكبر في ارتفاع التضخم في فلسطين، وليست مجموعة الغذاء.

[8] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.

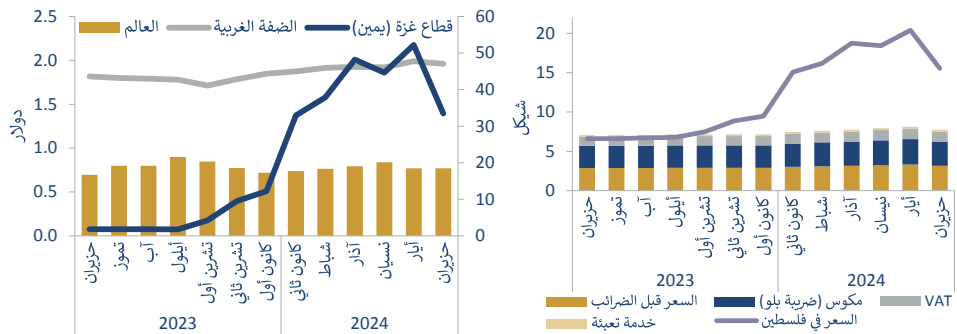


وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكسل شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكسل مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وخلال الربع الثاني 2024، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي ارتفاعاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 9.1%، ليبلغ 80.6 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الارتفاع على الأسعار في إسرائيل، وبالتالي على الأسعار المحلية في فلسطين خلال نفس الفترة. ويوضح الشكل (19) ارتفاع المتوسط المرجح لسعر لتر البنزين في فلسطين خلال الربع الثاني 2024، ليبلغ نحو 18.1 شيكل/لتر^[9]. إذ بلغ سعر لتر البنزين (Octan 95) في قطاع غزة 161.9 شيكل/لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي ومنع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ نحو 7.3 شيكل/لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.9 شيكل/لتر.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.79 دولار/لتر خلال الربع الثاني 2024، بلغ سعره في السوق المحلي في الضفة الغربية نحو 1.96 دولار/لتر، أي نحو ضعفي السعر العالمي، فيما بلغ نحو 43.4 دولار/لتر في قطاع غزة، وهو ما يعادل أكثر من 55 ضعف سعره عالمياً.

الشكل 19: سعر لتر البنزين*



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة:

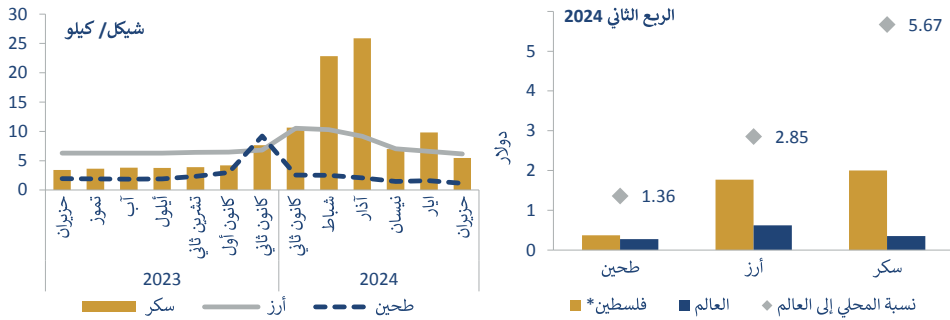
OECD (2011), Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en>

[9] سعر البنزين في فلسطين هو المتوسط المرجح للسعر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكلٍ خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتداعياته. ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر والأرز والطحين. إذ بلغ متوسط سعر الطحين في فلسطين نحو 1.4 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 5.7 أضعاف و3 أضعاف أسعارها عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
* السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.

أما على المستوى المحلي، فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية والقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2023 - الربع الثاني 2024 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.



أسعار بعض السلع المختارة (ربع أول 2023 – ربع ثاني 2024)



* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام) بعد توقف إنتاجه بسبب قصف الاحتلال لهذه المطاحن وتدمير مخازن ومواقع القمح في دير البلح وخانيونس، إضافة لنقص الوقود والمواد الأولية اللازمة لإنتاج الطحين.





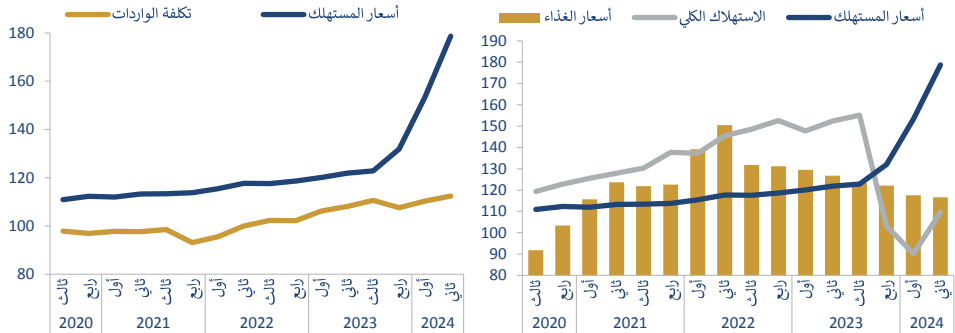
١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. تكلفة الواردات يأتي في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك الكلي، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأرباع اللاحقة (الربع الثالث 2024 - الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الحالية نظراً لظروف الحرب وحالة عدم الاستقرار العالية والتي تتغير من يوم لآخر. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد، في حين يُعتبر الاستهلاك الكلي عاملاً داخلياً يعكس الطلب المحلي، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمحروقات

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.



وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.7% خلال الفترة الربع الأول 2020 - الربع الثاني 2024. كما تُظهر البيانات وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك الكلي من جهة أخرى، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك الكلي خلال الفترة الربع الأول 2020 - الربع الثالث 2023 (فترة ما قبل الحرب)، نحو 93.4%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 63.7% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.

وبالرغم من وجود علاقة طردية بالمجمل بين أسعار المستهلك وأسعار الغذاء العالمية، إلا أن هذه العلاقة شهدت اتجاهات متعاكسة في بعض الأرياع القليلة الماضية، إذ لم ينعكس أثر انخفاض أسعار الغذاء العالمية على الأسعار محلياً في المدى القريب وقد يحتاج إلى فترة أطول حتى ينعكس في السعر المحلي، أو أن تأثيراته تكون أكبر في حالة الارتفاع وليس الانخفاض. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي شهدت الأسعار المحلية تطورات معاكسة لاتجاه مؤشر الاستهلاك الكلي وللاتجاهات العالمية. فقد أدى نقص المعروض في قطاع غزة إلى زيادة الضغوطات على مستويات أسعار السلع محلياً، لا سيما السلع الأساسية، على الرغم من انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[10] إلى استمرار تراجع مؤشر الاستهلاك الكلي خلال الربع الثالث للعام 2024 بشكل ملحوظ، نحو 21.8% مقارنة بمستواه في الفترة المناظرة من العام السابق، وذلك في ظل توقع استمرار العدوان الإسرائيلي، وما يرافقه من تدمير وتهجير للمواطنين، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، واقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة. كما يتوقع أن تؤدي الظروف السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار الاضطراب في سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب والموقف التركي المتمثل بوقف التبادلات التجارية مع إسرائيل، إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري عالمياً، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهو ما يتوقع أن ينعكس من خلال ارتفاع تكلفة الواردات، بحوالي 2.04% خلال الربع الثالث للعام 2024 مقارنة بالربع المناظر. وقد تم الاستناد في التنبؤ إلى ثلاث طرق أساسية^[11]، ومن ثم احتساب متوسط نسب التضخم الناتجة عن النماذج الثلاثة وفقاً لسيناريو الأساس، وذلك بهدف تقليل نسبة الخطأ المحتملة سواءً في النموذج أو في

[10] سلطة النقد، آب 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثالث 2024.

[11] أولاً، طريقة يوهانسن (1991، 1995) (Vector Error Correction Models). ثانياً، طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) والمطور من قبل بيسران وشين (1999) وبيسران، سين، وسميث (2001). ثالثاً، طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة (Fully Modified Ordinary Least Squares Method) المطورة من قبل فيليبس وهانسن (1990).



المُعاملات. وباعتماد على التطورات في المتغيرات سالفه الذكر، فإن توقعات سلطة النقد تشير إلى استمرار الارتفاع في مستويات الأسعار في فلسطين ليبلغ معدل التضخم خلال الربع الثالث من العام 2024، نحو 49.5% على الأساس السنوي.

الجدول 2: معدلات التضخم المتوقعة على أساس سنوي بحسب النموذج

توقعات التضخم بحسب النموذج				الافتراضات			
المتوسط	الثالث	الثاني	الأول	الاستهلاك الكلي	أسعار الغذاء	تكاليف الواردات	
49.5	49.5	49.6	49.4	21.8-	6.4-	2.0	ربع ثالث 24
40.2	40.3	40.2	40.2	24.1	6.4-	2.5	ربع رابع 24
41.0	41.1	41.1	41.0	19.6-	7.5-	3.1	2024
10.9	10.9	10.9	10.8	45.0	3.8-	2.5	ربع أول 25
10.5-	10.5-	10.5-	10.6-	21.5	3.9-	0.4	ربع ثاني 25
18.3-	18.4-	18.2-	18.2-	12.1	3.9-	0.4-	ربع ثالث 25
24.3-	24.4-	24.3-	24.3-	8.2	3.9-	1.2-	ربع رابع 25
11.5-	11.6-	11.5-	11.5-	19.9	3.9-	0.3	2025

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

ميزان مخاطر التضخم

من المهم تقييم المخاطر المحتملة على توقعات التضخم في ظل تزايد احتمالية حدوث صدمات على العوامل المستقلة المحددة للتضخم. ولهذه الغاية، تم وضع أربعة سيناريوهات بديلة، تتضمن تحليلاً لبعض المخاطر والصدمات على سيناريو الأساس (إيجابية و/أو سلبية، بواقع قيمة انحراف معياري واحد)، وتؤثر على العوامل الخارجية من الأسعار العالمية وتكاليف الواردات، وعلى رأسها الطاقة والغذاء، أو العوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري، أحدهما، أو كلاهما. وبناءً على ذلك، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم في فلسطين في نهاية العام 2024 ما بين 38.6% وحوالي 44.0% (الجدول 3).



الجدول 3: السيناريو الأساس وتحليل المخاطر لمعدل التضخم في فلسطين للعامين 2024 و2025

(نسبة مئوية)

توقعات التضخم		التغير في الاستهلاك الكلي		التغير في تكاليف الواردات		الصدمة	السيناريو
2025	2024	2025	2024	2025	2024		
11.5-	41.0	19.3	19.6-	0.3	3.1	سيناريو الأساس	الأول
5.8-	44.0	45.8	16.1-	6.2	4.3	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثاني
8.0-	42.6	2.3-	23.0-	6.2	4.3	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثالث
15.4-	39.8	45.8	16.1-	5.3-	1.9	- انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الرابع
20.3-	38.6	2.3-	23.0-	5.3-	1.9	- انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الخامس

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

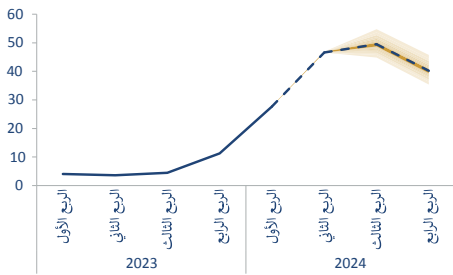
وبخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الثالث 2024، فإنها تختلف بحسب المنطقة الجغرافية. ففي قطاع غزة ترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي بالعدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وإغلاق المعابر والحدود ومنع دخول السلع لا سيما الأساسية منها، كالطاقة والوقود والدواء والمواد الغذائية والتموينية. أما في الضفة الغربية، فترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي بمحددات التضخم الخارجية، ممثلة بالأسعار العالمية وتكلفة الواردات، كما أنها تتأثر بدرجة أقل بالعوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري، كذلك أيضاً تتأثر بالتطورات السياسية والميدانية على الأرض. إذ أن تغير هذه المحددات يتوقع أن يكون له تأثير مباشر على معدلات التضخم المتنبأ بها في فلسطين بحسب سيناريو الأساس. ففي حال ارتفاع تكلفة الواردات والاستهلاك الكلي بمستوى أعلى من المتوقع خلال الربع الثالث 2024، من المرجح أن يرتفع معدل التضخم إلى 55.2% على الأساس السنوي. بينما في حال زيادة تكلفة الواردات وانخفاض الاستهلاك الكلي أكثر من المتوقع، من المرجح أن يبلغ معدل التضخم نحو 52.7%. على الجانب الآخر، إذا تراجعت تكاليف الواردات وانخفض الاستهلاك الكلي أكثر من المتوقع في نفس الوقت، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم قرابة 44.9% خلال الربع الثالث لعام 2024 (الشكل 22).

ويُظهر تحليل مخاطر التضخم في فلسطين اختلافاً في توقعات التضخم للربع الثالث للعام 2024 قياساً للتنبؤات السابقة في العدد السابق، وذلك نظراً للأحداث المستمرة والتطورات الحاصلة والتي يصعب



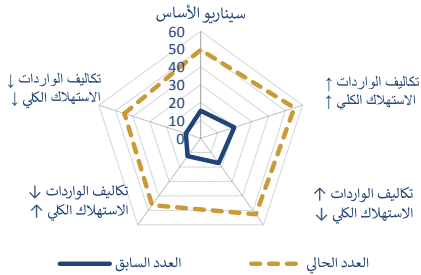
توقعها خاصة في قطاع غزة، نتيجة استمرار واتساع العدوان الإسرائيلي مع اجتياح معبر رفح الحدودي بداية أيار 2024، وما نتج عنه من تراجع كبير في حجم المساعدات إلى قطاع غزة. علاوة على ذلك، كلما طال فترة التوقعات، كان هامش الخطأ أكبر نظراً لصعوبة الجزم بما سيواجهه الاقتصاد المحلي على المدى البعيد، مما يزيد من مخاطر التضخم (الشكل 23). ويبين الشكل معدلات التضخم الربعية المتنبأ بها بحسب سيناريو الأساس، والمتمثلة بالخط الأزرق الغامق، يحيط به نطاق النتائج المحتملة، ممثلة باللون الذهبي بتدرجاته المختلفة.

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين للأربعاء: (الثالث 2024 - الرابع 2024)



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية

الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الثالث 2024



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: info@pma.ps

www.pma.ps